

ملانكة الرحمة يشكين الظلم.. أحد عشر عاماً ولم يطبق مرسوم إنشاء نقابة التمريض والمهن الصحية تردّي واقع الممرضين ينعكس سلباً على مجمل القطاع الطبي لجنة زيادة تعويضات الممرضين منذ نيسان الماضي من دون نتائج

إيمى غسان

تكررت الأخطاء الطبية في المشافي في الآونة الأخيرة وأدى بعضها إلى نتائج كارثية لم تنته مع وفاة المريض، إذ تتحوّل الكثير من الشكاوى التي وصلت الوطن حول انتحال موظفين إداريين صفة ممرض وقيامهم بمهام الممرض في بعض المشافي والمستوصفات.

وعند السؤال عن الأسباب التي وصلت بقطاعنا الصحي إلى هذا الحال تبين أن تردّي قطاع التمريض وباقي المهن الصحية من أهم أسبابه وعدم تفعيل دور نقابة التمريض والمهن الصحية ما أدى إلى عدم القدرة على وضع ضوابط لتحديد مهام العاملين بالمهنة عن طريق إعطاء تراخيص مزاوله المهنة مثلاً، إلى جانب عدم إعطاء الممرضين تعويضات ومكافآت كباقي العاملين في المجال الطبي ما جعل من استمرارهم بالعمل مهمة مستحيلة خاصة بعد ما تعرضوا له من ضغوط وأخطار في خلال فترة وباء كورونا من دون أن يحصلوا على أي تعويض مما دفع العديد منهم إلى الاستقالة.

«الوطن» تواصلت مع العديد من الممرضين وأصحاب المهن الصحية والجميع أكد مظلوميته حيث قال التقني الشعاعي سعد الدين الكردي لـ«الوطن»:



إن واقع القطاع مخالف للمرسوم رقم ٣٨ لعام ٢٠١٢ والمتعلق بإنشاء نقابة التمريض والمهن الصحية، حيث لم يتم انتخاب الجهات الأخرى! كما تساءل الممرضون عن أسباب استقالتهم من القرارات التي منحت تعويضات ومكافآت مادية لأطباء العناية والتخدير والطوارئ والأسرة والطب الشرعي والمعالجة والمخدرين والمعالجين ومشافي الأورام والصيدلة، مع طبيعة

عمل وحواجز ٧٥ بالمئة شهرياً من دون أن يشملهم مثل تعويضات كهذه، مضيفين «أين العدالة والمساواة وعدم التمييز بين كل الموظفين ممن يتحملون ذات المخاطر؟» ورأوا أن تشكيل وزير الصحة الدكتور حسن الغياش للجنة لزيادة تعويضات العاملين بالتمريض بالوجبة الغذائية رغم منذ نيسان ٢٠٢٢ التي لم تجتمع إلى الآن ولم تقر شيئاً، كان تشكيلها شكلياً من أجل إسكات الممرضين عن المطالبات المستمرة

لحقوقهم. وعبر الممرضون عن شعورهم بالخين والظلم نتيجة التمييز غير المسوغ بينهم وبين بقية الطاقم الطبي في المشافي على الرغم من أن الممرضين هم أساس العمل في كل مشفى، ويقومون بأعمال مجهدة وكثيرة، مؤكدين أن حرمانهم من حقوقهم سيدفعهم إلى التقاعد المبكر كما حصل في مشفى الأطفال في دمشق والمشافي الأخرى، أو إلى السفر خارج القطر حيث فقدت المشافي الكثير من كوادرها من دون أن تحرك الجهات المعنية ساكتاً.

وبين الممرضون أن القرار رقم (٣٦) منح الأطباء تعويضاً شهرياً شمل جميع الاختصاصات الطبية، إلى أنه لم يدرج والمرضى سواء أم طبيعة عمل، رغم الأعمال المجددة التي يقومون بها ورغم أن نظام المناوبات يطبق عليهم، لاقتين أيضاً إلى أنه تم إيقاف قانون الأعمال المجددة رقم ٣٤٦ لعام ٢٠٠٦ أي السنة بسنة ونصف السنة والشامل لتمريض المشافي، من دون وجود أي توصيف وظيفي للمهنة التمريض وعدم شمول العاملين بالتمريض بالوجبة الغذائية رغم قيامهم بأعمال خطيرة في ظل انتشار كورونا وأزمة السير والتنقل وكذلك دورهم خلال الأزمة.

حركة هجرة من المهندسين إلى ريف العاصمة

نقيب مهندسي ريف دمشق لـ«الوطن»: بعض المنازل مهددة بالسقوط

محمد منار حميجو

أكدت رئيسة فرع نقابة المهندسين في ريف دمشق نوال المصري أن هناك العديد من المنازل في بعض المناطق في ريف دمشق مهددة بالسقوط، وخصوصاً المناطق المتضررة بسبب الحرب على سورية مثل حرستا، كما يوجد في محافظة النكبة عدد من البيوت مهددة للسقوط، موضحة أن هذه المنازل متضررة بسبب الحرب وليس بسبب الزلزال. وفي تصريح لـ«الوطن» أشارت إلى أن لجان الكشف التابعة للنقابة مستمرة في عملها وذلك باستقبال الأطباء من الوحدات الإدارية للقيام بالكشف أو حتى عن طريق طفل بحالة إسعاف و٢٧ طفلاً بالحواضر وعناية الأطفال، وفي قسم النسائية بلغ عدد الولادات الطبيعية ٣٢٨ ولادة (١٤١ عملية قيصرية) و٢٤٣ مراجعة فحص بالعيادة النسائية.

وأشار إلى أن عدد مراجعي الشعبة العينية ٦٥٣٩ مريضاً وأجرت الشعبة ٣٤ عملية، واستقبلت العناية العامة (الشددة) ٣٨٤ مريضاً، وبلغ عدد جلسات تقنيات الحفاصة ٩٠ جلسة، إضافة إلى عدد من الخدمات الأخرى والتي تقدمها الهيئة لأبناء محافظة القنيطرة وريف دمشق الغربي وريف درعا الشمالي. وكانت الهيئة العامة لمستشفى الشهيد ممدوح أباطة قد وضعت قسم الداخلية في العمل، بعد الانتهاء من ترميمه ووضع في الخدمة، إضافة إلى ترميم العيادة القلبية والهضمية والبكس، وذلك في إطار سعي الإدارة لتطوير العمل الطبي في المشفى بشقيه العلمي والإنشائي، علماً أن قسم الأمراض الداخلية يحتوي على ٧ غرف للمرضى بسعة ٢٠ سريراً، ومنها غرفتان خاصتان.



٥ آلاف مكتب هندسي في ريف دمشق

أكبر باعتبارها منطقتاً واسعة، وكشفت أنه يوجد في ريف دمشق أكثر من خمسة آلاف مكتب هندسي، مشيرة إلى أن أعداد المكاتب كبيرة في الريف وهذه الأرقام في ازدياد، معدياً سبب ارتفاع أعداد المكاتب في الريف إلى أن الإيجار في المحافظة أرخص إضافة إلى أن المهندسين الذين يهاجرونهم من الشباب يرغبون في فتح مكاتب في الريف باعتبار أن مجالات العمل فيها أكبر، وأشارت المصري إلى بعض المشاكل

التي يعاني منها المهندسون الذين لديهم مكاتب خاصة مثل ارتفاع أسعار المواد التي تدخل في مجال عملهم إضافة إلى رسوم البلديات وغيرها من المشاكل التي يعانيون منها، معتبرة أن هذه الأمور تؤثر في عمل المهندسين. ورات المصري أن أكثر المهندسين الذين يهاجرونهم من الشباب على حين المهندس الذي مضى فترة طويلة في عمله هو أقل تفكيراً خاصة بمهندسي دوما.

محمد راكان مصطفى

كشف مدير سياحة دمشق ماجد عز الدين أن عدد الأسرة في محافظة دمشق يبلغ ١٨٥٥١ سريراً في منشآت الناماة السياحية، في حين يبلغ عدد الكراسي في منشآت الإطعام ٥٣١١٠ كراسي. وبين مدير سياحة دمشق في حديثه لـ«الوطن» أنه تم خلال العام ٢٠٢٢ دخول ١٩ منشأة إطعام (مطاعم ومطاعم وجبات سريعة) كما تم تعديل التأهيل السياحي ودرجة السوية وتغيير المستوى ٢٣٢ مطعماً، كما دخلت بالخدمة ٣ صالات شاي جديدة، في حين تم تعديل الوصف التشغيلي لـ٥ صالات، إلى جانب دخول ٣ فنادق جديدة في الخدمة إضافة إلى طلب عدد من المستثمرين الحصول على الوصف السياحي لاستثماراتهم.

من جهة أخرى أكد عز الدين أنه لم يتم أي موافقة لإقامة برنامج فني أو حفل فني في المنشآت السياحية خلال شهر رمضان مع طقوس شهر رمضان المبارك وبين أن الخدم السياحية تعتمد على الركن الفني الذي يقتصر على آلة العود أو التخت الشرقي. وكشف مدير السياحة عن ضغط عدد من المنشآت تقوم بإقامة حفل فني دون الحصول على الموافقة، مؤكداً اتخاذ

الإجراءات المناسبة وفق القانون ٢٣ لعام ٢٠٢٢. وعن آلية التسعير المعتمدة لوجبات الإفطار والسحور في منشآت الإطعام بين أن القانوني بحق المنشآت المخالفة وبشكل فوري. وتم إقرارها من لجنة التسعير المركزية بصدد دراستها بناء على التكلفة من أجل حماية المستهلك ووزارة المالية ووزارة الإدارة المحلية والبيئة واتحاد غرف

بالشكوى، مؤكداً بأنه في حال وصول أي شكوى في هذا المجال يتم اتخاذ الإجراءات القانونية بحق المنشآت المخالفة وبشكل فوري. وتم إقرارها من لجنة التسعير المركزية بصدد دراستها بناء على التكلفة من أجل حماية المستهلك ووزارة المالية ووزارة الإدارة المحلية والبيئة واتحاد غرف



التسعييرة المعتمدة في المنشآت تراعي قرار لجنة التسعير المركزية

مدير سياحة دمشق لـ«الوطن»: في مطاعم دمشق ٥٣ ألف كرسي وفي فنادقها ١٨ ألف سرير

السياحة بناء على كلف المواد الأولية التي تدخل في تشكيل الخدمات المقدمة والتكاليف التشغيلية الأخرى.

وبالنسبة لتأمين المحروقات للمنشآت السياحية بين أن نقص المادة أثر بشكل سلبي على المخصصات للمنشآت ما انعكس سلباً على عملها، مؤمهاً بأنه يتم تأمين المخصصات وفق المتاح والمتوافر من المادة عن طريق التواصل مع الجهات المزودة للمادة.

وبين مدير السياحة أن الضابطة السياحية التابعة لمديرية سياحة دمشق قامت بنحو ٢٠٠ جولة رقابية على المطاعم والفنادق ومكاتب السياحة والسفر، نظمت خلالها ١٤٠ ضبطاً بحق المنشآت المخالفة، وتنوعت المخالفات بين عدم إعلان أسعار، ومخالفة الشروط التشغيلية للمنشأة، وإقامة برنامج فني من دون الحصول على الموافقة اللازمة، واستثمار زائد عن الترخيص، وعدم مطابقة الاسم المعلن للمنشأة مع الاسم الموجود في الترخيص السياحي.

وعن الربط الشبكي بين المنشآت السياحية في محافظة دمشق والمالية أكد عز الدين أن معظم المنشآت السياحية (مطاعم- مطاعم- خدمة سريعة- صالات شاي...) أنجزت الربط الإلكتروني مع الإدارة الضريبية، مؤمهاً بالالتزام الكبير للمنشآت السياحية لجهة الالتزام بتبديده التزامها الضريبي.